



البنك المركزي التونسي

أهم مستجدات الوضع الاقتصادي  
والمالي الدولي والوطني  
إلى موفى نوفمبر 2015

البنك المركزي التونسي

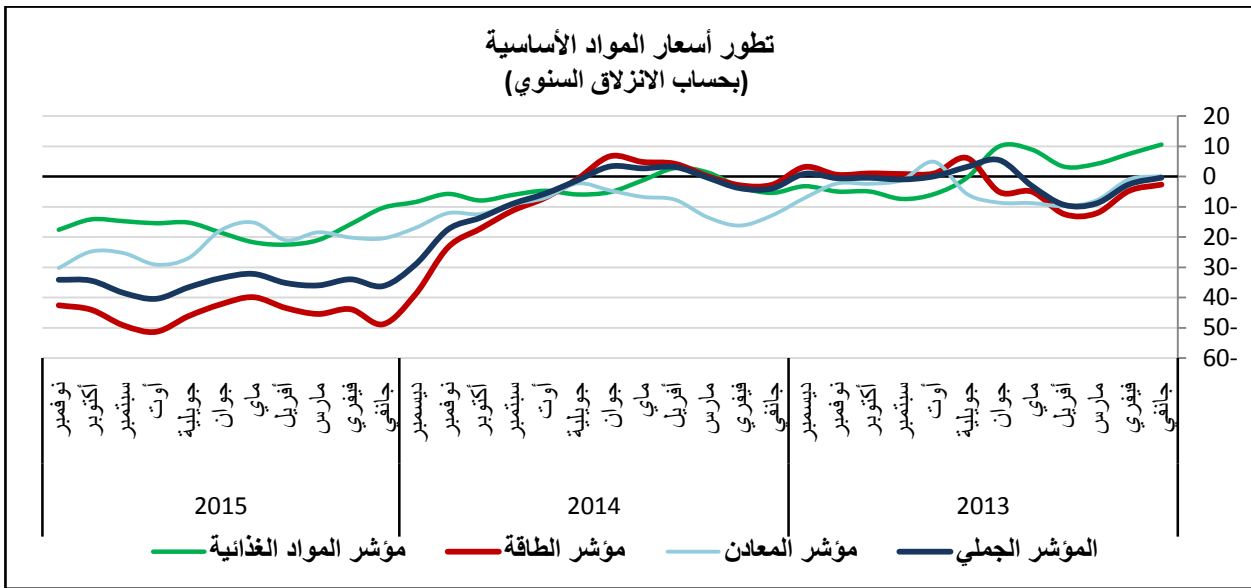
ديسمبر 2015

## 1 - الظرف الاقتصادي الدولي

- أفادت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في تقريرها الصادر في بداية الشهر الحالي أن نسق النمو يبقى مستقرا بشكل عام في مجمل بلدانها الأعضاء في حين بقي هذا النسق متباينا بالنسبة للاقتصاديات الصاعدة. و فعلا تبرز المؤشرات المركبة المتقدمة (CLI) الصادرة عن المنظمة استقرار نسق النمو في اليابان وكندا ومنطقة الأورو بما في ذلك اقتصاديات ألمانيا وإيطاليا، مقابل تدعم نسق النمو في فرنسا. ومن ناحية أخرى، جاءت توقعات المنظمة مغايرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، لتعكس تباطؤ نسق النمو في البلدين. أما بالنسبة لأهم الاقتصاديات الصاعدة فإن التوقعات تظل متبايرة.

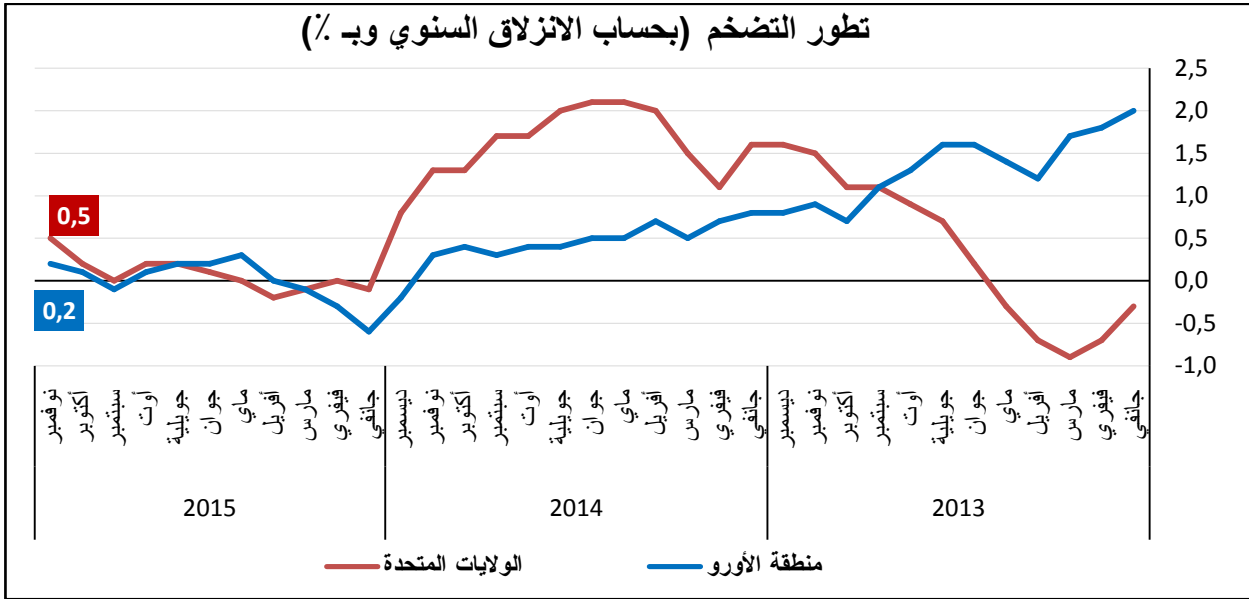
- وبخصوص **وضعية التشغيل**، فقد عرفت تحسنا طفيفا في أهم البلدان المصنعة، حيث تراجعت نسبة البطالة إلى 10,7% في منطقة الأورو في شهر أكتوبر 2015 مقابل 10,8% في الشهر السابق، في حين استقرت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية في حدود 5% في نوفمبر 2015.

- ومن جهته، سجل المؤشر العام **أسعار المواد الأساسية** لصندوق النقد الدولي، خلال شهر نوفمبر 2015، تراجعاً بـ 5,5% مقارنة بالشهر السابق وذلك نتيجة انخفاض أسعار المعادن (-7,5%) والطاقة (-5,5%)، وبدرجة أقل أسعار المواد الغذائية (-2,6%). وبحساب الانزلاق السنوي، شهد مؤشر الأسعار تقلصاً بـ 38,6%، خلال نفس الشهر، وقد شمل التراجع أسعار كل المواد وخاصة منها الطاقة (-49,2%) والمعادن (-25,3%).



- وبخصوص تطور التضخم، سجلت مستويات التضخم ارتفاعاً في أهم البلدان المصنعة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، بلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها منذ بداية السنة، أي 0,5% بحساب الانزلاق السنوي في شهر نوفمبر 2015، مقابل 0,2% في الشهر السابق. كذلك في منطقة الأورو، ازدادت نسبة التضخم لتبلغ 0,2% في شهر نوفمبر المنقضي، مقابل 0,1% قبل شهر، بالعلاقة خاصة مع تسارع أسعار المواد الغذائية والخدمات.

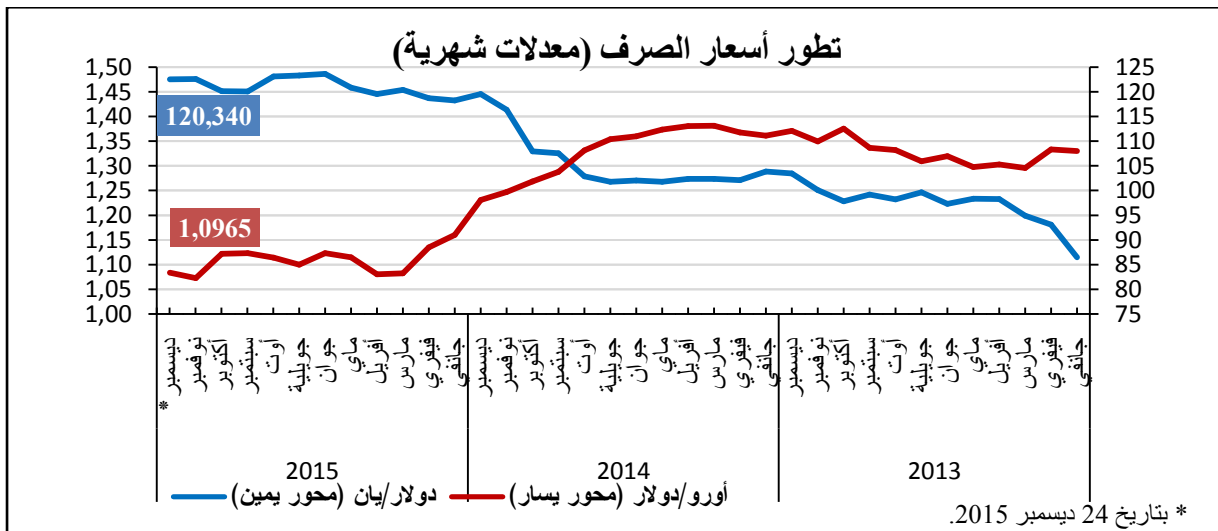
### تطور التضخم (بحساب الانزلاق السنوي وبـ %)



- و من ناحيتها، سجلت أغلب مؤشرات أهم البورصات العالمية انخفاضا خلال شهر ديسمبر الحالي، حيث تأثرت البورصات الأمريكية بتزايد احتمال تشديد إضافي للسياسة النقدية الأمريكية من خلال الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية في الأشهر القادمة وبالتراجع الحاد لأسعار النفط، فيما تأثرت البورصات الأوروبية بتباين وجهات نظر المستثمرين حول التدابير المالية الجديدة التي اعتمدها البنك المركزي الأوروبي إلى جانب تباطؤ النمو في الصين.

- وعلى مستوى أسواق الصرف العالمية، شهدت مؤخرا ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار ليبلغ حوالي 1,0965 دولار يوم 24 ديسمبر الحالي مقابل 1,0571 دولار في نهاية الشهر الماضي وذلك بالعلاقة مع قرار البنك المركزي الأوروبي التخفيض في نسبة الإيداع وتمديد برنامجه المتعلق بالتمويل النقدي إلى غاية مارس 2017. كما تجدر الإشارة إلى أن توجه المستثمرين نحو التخلص من الأصول المتعلقة بالمواد الأولية أدى إلى تراجع الدولار خلال النصف الأول من الشهر الحالي، إلا أن الترفيع الأخير في نسبة الفائدة الرئيسية لبنك الاحتياطي الفيدرالي بتاريخ 16 ديسمبر من شأنه أن يعكس المسار لفائدة الدولار بالعلاقة مع توجه هذا البنك نحو مزيد من التشديد في سياسته النقدية خلال الأشهر القادمة.

### تطور أسعار الصرف (معدلات شهرية)



\* بتاريخ 24 ديسمبر 2015.

## 2- الظرف الاقتصادي الوطني

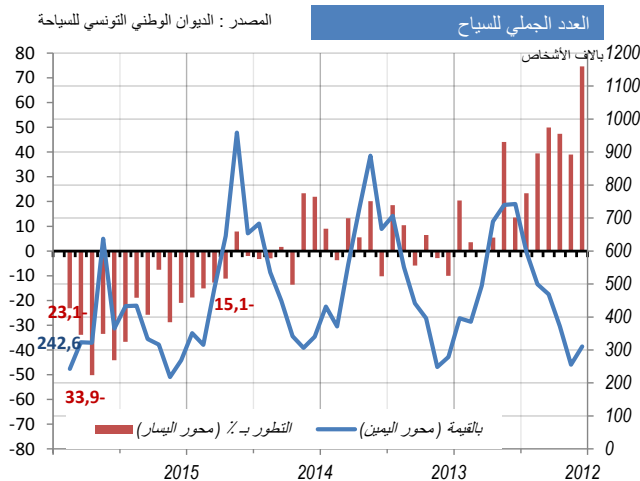
### 1-2 القطاع الحقيقي

- اتسم الاقتصاد الوطني، خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة الحالية، بتراجع النشاط في أهم القطاعات ولاسيما قطاعي الصناعة والخدمات.

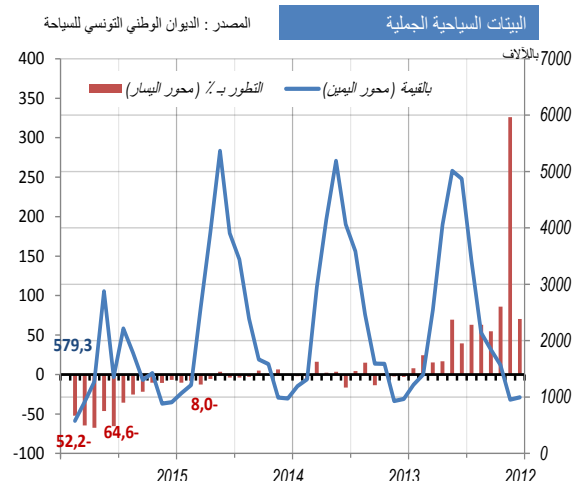
- وفعلا، فقد تواصل تقلص المؤشر العام للإنتاج الصناعي بأكثر حدة، خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة الجارية، أي - 1,7 ٪ مقابل - 1,2 ٪ خلال نفس الفترة من السنة السابقة بسبب تدهور إنتاج المناجم (-27,7 ٪ مقابل -22,4 ٪) واستمرار انخفاض إنتاج الطاقة (-5 ٪ مقابل -7,3 ٪) في حين شهد إنتاج الصناعات المعملية استقرارا.

- وتبرز آخر الإحصائيات المتوفرة المتعلقة بتطور النشاط في القطاع الصناعي، في شهر نوفمبر 2015، تقلص واردات كل من مواد التجهيز (-16 ٪ بحساب الانزلاق السنوي مقابل ارتفاع بنفس النسبة في نوفمبر 2014) و المواد الأولية ونصف المصنعة (-1,3 ٪ مقابل 4 ٪). كما تراجعت صادرات كل من الصناعات الميكانيكية والكهربائية (-4,9 ٪ مقابل 8,5 ٪) وصناعات النسيج والملابس والجلود والأحذية (-11,1 ٪ مقابل -2,2 ٪). و فضلا عن ذلك، سجل استهلاك الكهرباء عالي ومتوسط الضغط في القطاع الصناعي، خلال شهر سبتمبر 2015، تقلصا بـ 2,9 ٪ مقابل زيادة بـ 3,8 ٪ قبل سنة وشمل ذلك بالخصوص الصناعات المعملية (-3,6 ٪ مقابل 5 ٪).

- وبالنسبة لقطاع الخدمات، تواصل انكماش أهم مؤشرات القطاع السياحي خلال شهر نوفمبر 2015 وشمل بالخصوص البيئات السياحية الجمالية (-52,2 ٪ و -65,2 ٪ بالمقارنة مع نفس الشهر من سنتي 2014 و 2010 على التوالي) و العدد الجملي للسياح (-23,1 ٪ و -34,1 ٪) و المداخل السياحية (-56 ٪ و -59,9 ٪).



آخر المعطيات : نوفمبر 2015



آخر المعطيات : نوفمبر 2015

- وبالعلاقة مع تراجع النشاط السياحي، شهد قطاع النقل الجوي، خلال شهر نوفمبر 2015، تقلصا في حركة المسافرين عبر المطارات (-18,6 ٪ بحساب الانزلاق السنوي مقابل -15,4 ٪ في نفس الشهر من السنة السابقة).

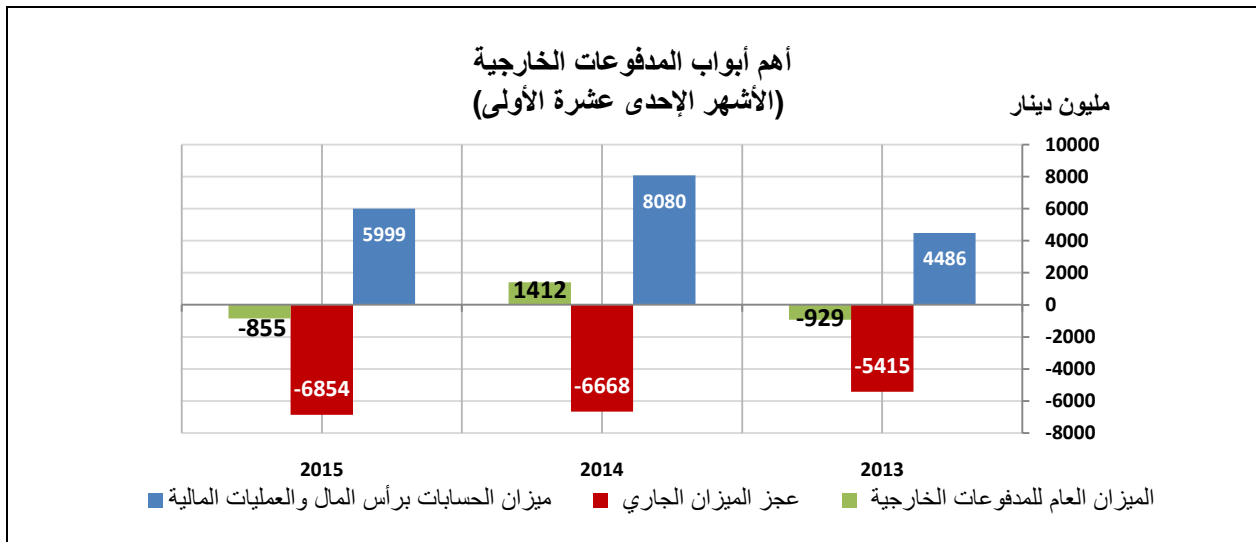
## 2 المدفوعات الخارجية

- تقلص عجز الميزان التجاري ، خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2015 ، بـ 1.336 م.د أو 10,6% ليبلغ 11,2 مليار دينار تحت تأثير التحسن الهام للميزان الغذائي في حين لم يتجاوز انخفاض عجز ميزان الطاقة 4,8% ليبلغ 3,2 مليارات دينار رغم تراجع الأسعار العالمية للمحروقات.

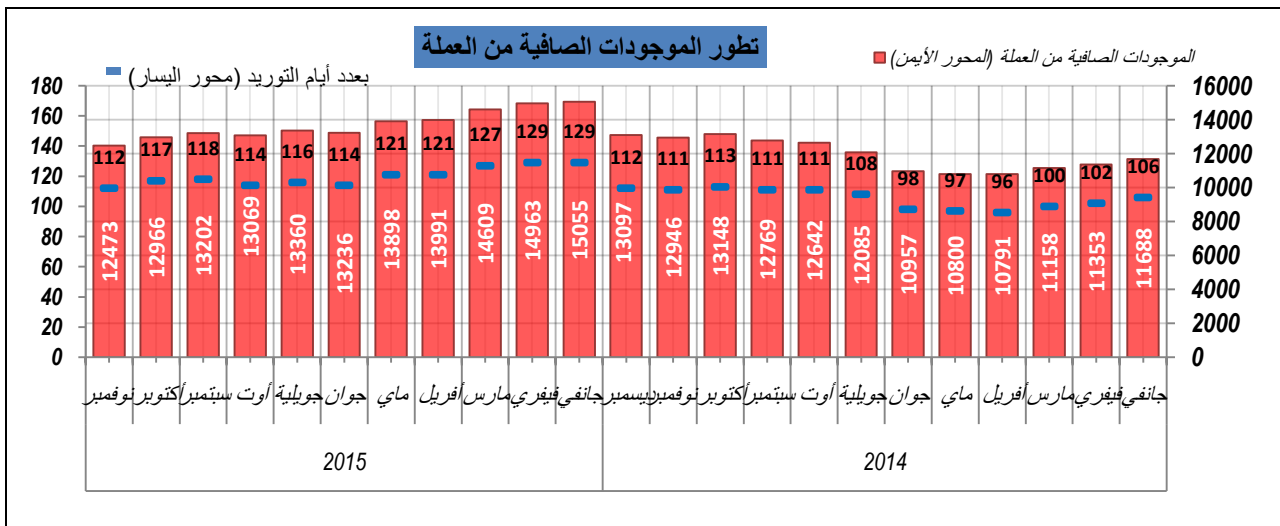
- وبالمقابل، سجلت المداخيل السياحية، خلال نفس الفترة، تراجعا حادا بـ 33,8% مقارنة بمستواها قبل سنة لتبلغ 2.249 م.د.

- كما تراجعت مداخيل الشغل بـ 5,3% مقارنة بمستواها المسجل خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2014 لتبلغ 3.451 م.د.

- وتبعاً لهذه التطورات، بلغ عجز الميزان الجاري 6.854 م.د أي ما يمثل 7,9% من الناتج المحلي الإجمالي، خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة الحالية، مقابل 6.668 م.د و 8,1% خلال نفس الفترة من السنة المنقضية.



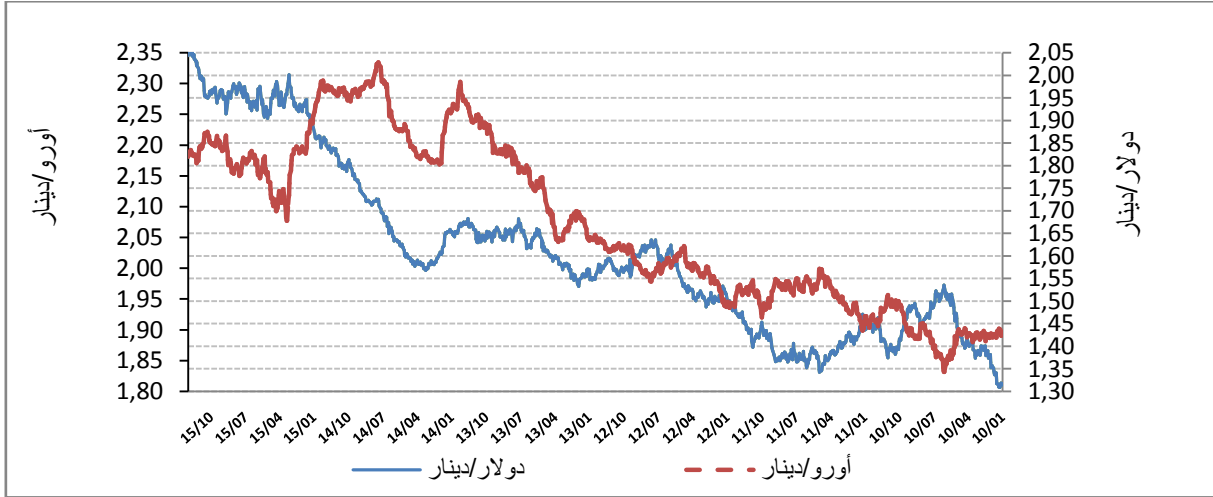
- ومن ناحيتها، بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية 12.473 م.د أو 112 يوم توريد في موفنوفمبر 2015 مقابل 13.097 م.د أو 112 يوم في موفى سنة 2014.



## 3-2 سوق الصرف المحلية

- عرف سعر صرف الدينار، خلال شهر نوفمبر 2015، تراجعاً بـ 3,6% إزاء الدولار الأمريكي وارتفاعاً بـ 0,5% مقابل الأورو.

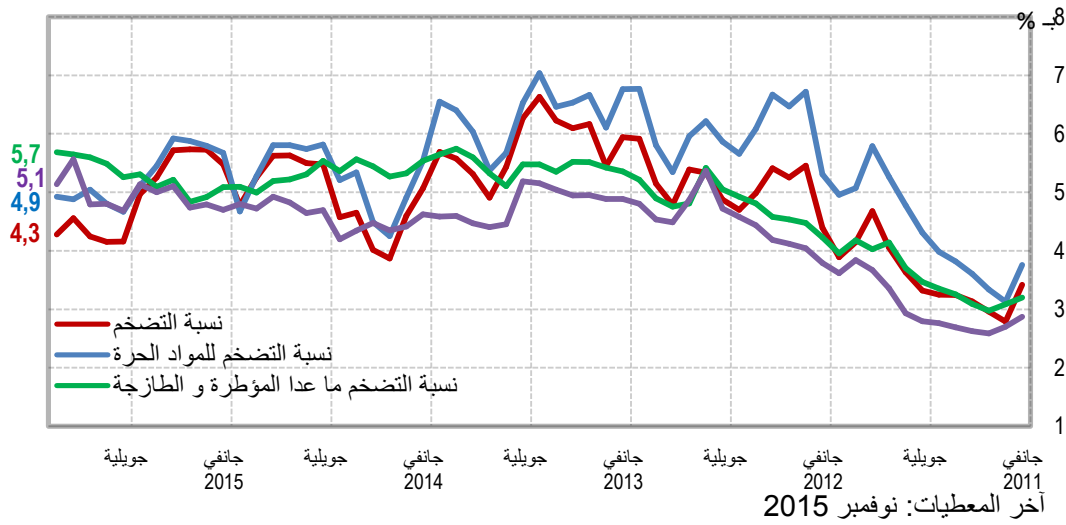
تطور سعر صرف الأورو والدولار الأمريكي إزاء الدينار



- وخلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة، بلغت نسبة تراجع الدينار 10% مقابل الدولار فيما تقدم بـ 3,4% إزاء الأورو.

## 4-2 التضخم

2015	%4,6	-
.(%5,3	%4,4	%4,3
.	%5	%4,8
	%4,9	%3,4



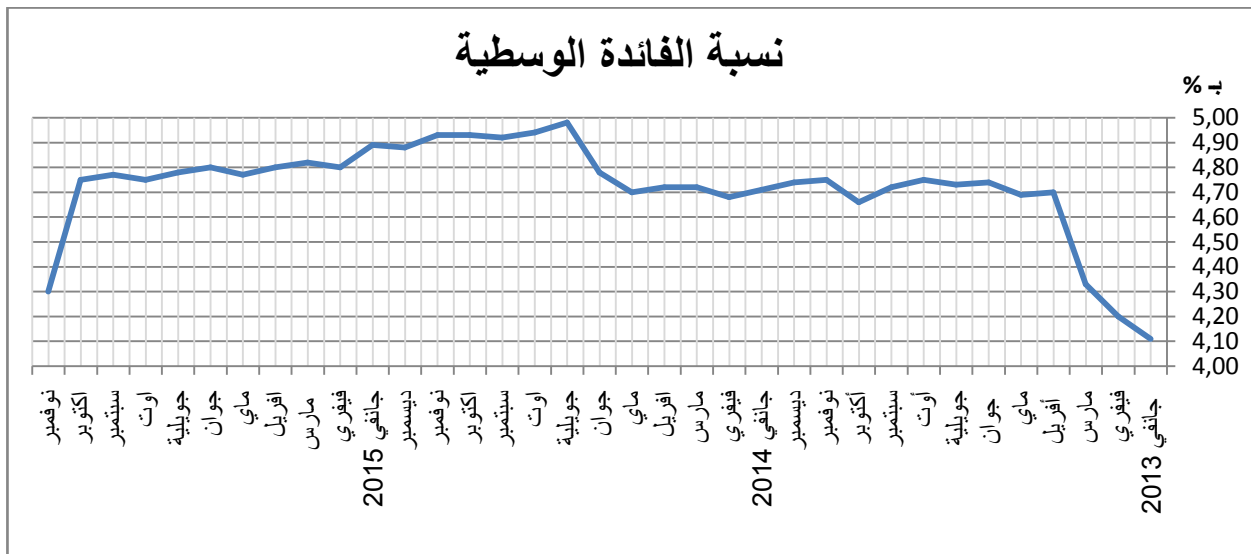
5,7% بحساب الانزلاق السنوي

2015 5,6%

## 5-2 السيولة المصرفية وعمليات السياسة النقدية

- تواصل تقلص حاجيات البنوك للسيولة خلال شهر نوفمبر 2015 للشهر الرابع على التوالي، ممّا أدى إلى انخفاض معدل عمليات السياسة النقدية بـ 137 م.د مقارنة بـ أكتوبر، ليبلغ 5.379 م.د.

- وبعد قرار التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي يوم 28 أكتوبر 2015، تراجعت نسبة الفائدة الوسطية للسوق النقدية إلى 4,3% في شهر نوفمبر مقابل 4,75% قبل شهر.



تراجع ملموس لنسق تطور الايداعات خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من السنة الحالية (2,6% مقابل 7,2% قبل سنة) نتيجة أساساً لتطور المعتدل للحسابات لأجل ولتراجع قائم شهادات الإيداع تطور بأقل سرعة للمساعدات للاقتصاد خلال نفس الفترة (4,9% مقابل 7,7% خلال الأشهر الإحدى عشرة الأولى من سنة 2014) بالعلاقة مع انخفاض القروض قصيرة الأجل وتباطؤ نسق تطور القروض متوسطة وطويلة الأجل.